بسم الله الرحمن الرحيم

عرض التقرير السنوي

الدكتور أحمد بن سالم المنظري
مدير منظمة الصحة العالمية
لإقليم شرق المتوسط

أمام

الدورة السابعة والستين للّجنة الإقليمية لمنظمة الصحة العالمية
لشرق المتوسط

القاهرة، مصر، 12-13 تشرين الأول/أكتوبر 2020

أصحاب المعالي وزراء الصحة ورؤساء الوفود، المدير العام، السيدات والسادة،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يشرّفني ويسرُّني أن أعرض عليكم التقرير السنوي عن عمل منظمة الصحة العالمية في إقليم شرق المتوسط.

وتشمل وثيقة التقرير السنوي عام 2019. إلا أنني في كلمتي إليكم اليوم أريدُ أن أتحدّث عن الأحداث التي وقعت في الآونة الأخيرة – وعن المستقبل.

فعَلى مدار الأشهر القليلة الماضية، انقلبت حياتنا جميعاً رأساً على عقِب بسبب جائحة كوفيد-19. وشهدَت الاقتصادات والمجتمعات اضطرابات جسيمة. وتركَّزت الأضواء على النُّظُم الصحية –والقيادات الصحية– تركيزاً لم يسبق له مثيل.

فالعالم أجمع يراقبنا.

وقد أُبلِغ حتى الآن عمّا يقرب من 2.5 مليون حالة إصابة بمرض كوفيد-19 في إقليمنا. ولقي أكثر من 63 ألف شخص حتفهم. ولا تزال هذه الأعداد آخذةً في الارتفاع.

والأثر الواقع على النُّظُم الصحية يُنذر بخطر داهم. فالحصول على الرعاية الصحية دون المستوى المنشود. وقد تضرَّرت بشدّة الخدمات الأساسية، مثل التمنيع، وصحة الأمهات والمواليد والأطفال، والتدبير العلاجي للأمراض المزمنة. واهتزَّت الثقة في رسائل الصحة العامة بسبب الشائعات والمعلومات المغلوطة.

وربما تكون العواقب الطويلة الأجل وخيمةً حقاً.

ولكن رسالتي إليكم اليوم هي أننا نستطيع أن نواجه هذه التحديات. ونستطيع تحويل هذه التجربة إلى فرصة للتغيير الإيجابي.

إن هذه الجائحة اختبار قاس للنُّظُم والخدمات الصحية. وتكشف لنا عمّا نحتاج إلى معالجته.

كما أنها تُحفِّز على الابتكار في تقديم الرعاية الصحية.

وهي فرصة ذهبية لحشد الدعم من أجل الاستثمار في الصحة. فإنشاء نُظُم صحية عالية الجودة وقادرة على الصمود أمر مُكلِّف. ولكن ثمن عدم الاستثمار فيها قد يكون أكبر بكثير، كما رأينا جميعاً. فوفقاً لحسابات صندوق النقد الدولي، سينخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4.7% في إقليمنا هذا العام بسبب كوفيد-19، وسيصل هذا الانخفاض إلى 13% في البلدان الهشة والمتضررة بالنزاعات.

لذلك أريد اليوم أن أستعرض كلاً من التحديات والفرص التي ينطوي عليها الوضع الراهن. كيف نتصدّى للجائحة مع المواظبة في الوقت نفسه على تسريع وتيرة الجهود الرامية إلى الوفاء بالتزاماتنا وتحقيق أهداف التنمية المستدامة؟

أعتقد أن رؤيتنا الإقليمية، الصحة للجميع وبالجميع، باتت أكثر أهمية الآن من أي وقت مضى. وقد أظهرَت هذه الجائحة أن حماية المجتمعات المحلية تستلزم ألا نترك أحداً يتخلف عن الركب. فمن السهل أن يتحول أي تهديد لصحة شخص واحد إلى تهديد للجميع.

وأعتقد أيضاً أن الأولويات الاستراتيجية الواردة في برنامج العمل العام الثالث عشر والاستراتيجية الإقليمية لمنظمة الصحة العالمية لا تزال أفضل سبيل لتحقيق رؤيتنا.

ودعوني أوضح أسباب ذلك.

*

لعلكم تتذكرون أن أولويتنا الاستراتيجية الأولى هي **توسيع نطاق التغطية الصحية الشاملة** لكي يستطيع كل شخص الحصول على الخدمات الصحية الأساسية والجيدة التي يحتاج إليها دون أن يعاني أي ضائقة مالية.

وقد أصبح إقليم شرق المتوسط أول إقليم من أقاليم المنظمة يلتزم بالتغطية الصحية الشاملة حينما وقَّعت جميع بلداننا على الاتفاق العالمي بشأن التغطية الصحية الشاملة 2030 في عام 2018. وهذا الالتزام أكَّده إعلان صلالة في العام نفسه. ولكي نمضي قُدُماً الآن، نحتاج إلى وضع خرائط طريق قُطرية للنهوض بالتغطية الصحية الشاملة وضمان تنفيذها الفعال.

وتتمثل غايتنا في ضمان استفادة ما لا يقل عن 100 مليون شخص آخر من التغطية الصحية الشاملة بحلول عام 2023.

ولم نكن، للأسف، نُحرز تقدُّماً كافياً حتى قبل الجائحة الحالية. فوفقاً لأحدث البيانات العالمية، كانت التغطية الصحية في إقليم شرق المتوسط أقل بكثير من مثيلاتها في معظم أقاليم المنظمة الأخرى، إذ كانت درجتها أقل من 60 في المائة على مؤشر التغطية بالخدمات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ومع كل ما حدث من اضطراب في النُظُم والخدمات الصحية، من المؤكّد أن الجائحة قد زادت الوضع سوءاً – على الأقل على المدى القصير.

ولكن لا يمكن أن نسمح لمشاعر الإحباط بأن تتسلل إلى قلوبنا. فيجب أن نواصل التركيز على تحقيق هدفنا.

إن هذه الجائحة قد أظهرت لنا جميعاً أن التغطية الصحية الشاملة والأمن الصحي وجهان لعملةٍ واحدة. ويجب أن نستثمر في بناء نُظُم صحية قادرة على الصمود من أجل تحقيق التغطية الصحية الشاملة والأمن الصحي من خلال الاستثمار في الوظائف الأساسية للصحة العامة.

وتتعاون المنظمة مع كل بلدٍ في الإقليم للوقوف على الثغرات ومَواطن الضَعف في نُظُمكم الصحية، ولمساعدتكم على التصدّي لها.

وما مررنا به من تجارب في أثناء الجائحة قد أكَّد من جديد أهمية الرعاية الصحية الأولية. وعلى الرغم من أن علاج المرضى ذوي الحالات الأشد خطورة في المستشفيات كان يتصدّر عناوين الأخبار، فإن الرعاية الصحية الأولية الفعّالة لها أهمية بالغة في تشخيص ومتابعة حالات

الإصابة الخفيفة والمتوسطة بكوفيد-19، وفي الحفاظ على استمرار الخدمات الصحية الأساسية.

وقد تسبّبت جائحة كوفيد-19 في عوائق تعرقل الرعاية الصحية الأولية، إلا أنها دفعتنا أيضاً إلى سُبل جديدة جديرة بالاهتمام للتحايل على هذه العوائق وتقديم الخدمات. على سبيل المثال، يُستخدم حالياً التطبيب عن بُعد والصحة الإلكترونية في العديد من بلدان الإقليم.

وما فتئت المنظمة تعمل على وضع حلول مبتكرة. وقد أعددنا مؤخّراً بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الشقيقة والمنظمة العالمية لأطباء الأسرة دورةً تدريبيةً إلكترونيةً لإكساب العاملين في مجال الرعاية الصحية الأولية المهارات والمعارف التي يحتاجون إليها في عصر كوفيد-19. وقد التحق بالفعل بهذه الدورة أكثر من 5000 طبيب.

وسندرس جميع هذه الابتكارات وسنتعلم من الدروس المستفادة حتى نتمكن من إعادة البناء على نحو أفضل.

كما أن الجائحة سلّطت الضوء على الأهمية القصوى للقوى العاملة الصحية. فقد واجه المهنيون الصحيون في جميع أنحاء الإقليم هذا التهديد القاتل بشجاعة وكفاءة وتفانٍ. وقد أُصيب 33 ألفاً منهم على الأقل، وضَحَّت أعداد غفيرة منهم بأرواحهم وهم يكافحون لإنقاذ أرواح الآخرين.

وعلينا ألا ندَّخر وسعاً للحيلولة دون وقوع أي خسائر مأساوية أخرى. إن مُقدِّمي الرعاية الصحية يحموننا، فيجب علينا أن نحميهم.

ويجب أن نضمَن أن جميع العاملين في مجال الرعاية الصحية لديهم معدات الوقاية الشخصية المناسبة. كما يجب أن نُعزِّز تدابير الوقاية من العدوى ومكافحتها في جميع مرافق الرعاية الصحية. وعلينا أن نُسدي المشورة الفعّالة ونقدّم الدعم النفسي الاجتماعي.

ولكي يحدث ذلك كله، لا بد من إرساء برامج قوية للوقاية من العدوى ومكافحتها داخل النُظُم الصحية الوطنية، لكي تستطيع تولي زمام القيادة والتوجيه.

وعلينا أن نحرص أيضاً على ضمان وجود المهنيين الصحيين الذين سنحتاج إليهم في المستقبل. وقد تشرَّفتُ بتلقّي رسالة من صاحبة السمو الملكي الأميرة منى الحسين، حفظها الله، بشأن هذا الموضوع. وقد ذكرَت سموها في تلك الرسالة أنه "لا تغطية صحية شاملة من دون قوى عاملة صحية قوية، خاصة كوادر التمريض والقبالة".

إلا أن أعداد الأطباء والممرضات والقابلات بالنسبة لعدد السكان في كثير من بلدان الإقليم لا تزال أقل بكثير من العدد المُستهدف. ولقد استجابت الدول الأعضاء، في اللجنة الإقليمية للعام الماضي، بالتصديق على الدعوة الجريئة إلى العمل لتعزيز القوى العاملة التمريضية.

وهذه السنة هي السنة الدولية لكادر التمريض والقبالة. فنرجو الوفاء بالعهد الذي قطعتموه. وأرجو تعزيز جهودكم لتوظيف الممرضات والقابلات اللاتي نحتاج إليهن في جميع أنحاء الإقليم، وتدريبهم واستبقاءهن.

فهذا أحد أفضل الاستثمارات التي يمكنكم القيام بها.

كما أن التغطية الصحية الشاملة تعني أيضاً العمل على الوقاية من الأمراض ومكافحتها.

ويُعدّ تحسين الوقاية من الأمراض السارية والتأهب والاستجابة لها جزءاً أساسيّاً من استراتيجيتنا، وقد أظهرت الجائحة أنه جزء حيوي لا غِنى عنه. ولا يسعنا أبداً أن نتخلى عن اليقظة والحذر. فالأوبئة والجوائح قد تؤدّي في لمح البصر إلى اضطراب المجتمعات والاقتصادات، وقد تتحول إلى تهديدات عالمية.

لقد كنا نحرز تقدُّماً ملموساً في مجال التمنيع بفضل الجهود المتضافرة التي بُذلت على مدار سنوات. وبرامج التمنيع في معظم بلداننا هي الأساس الذي ترتكز عليه الرعاية الصحية الأولية. وقد حافظ أربعة عشر بلداً في الإقليم على التغطية الوطنية المُستهدفة بالجرعة الثالثة من اللقاح المضاد للدفتيريا والتيتانوس والسعال الديكي (DTP3) بنسبة 90% في عام 2019.

ولكن جاءَت جائحة كوفيد-19 لتهدد بعرقلة ذلك التقدُّم، مُتحديةً قدرتنا على تقديم الخدمات إلى مَنْ هم في أمَسّ الحاجة إليها. فتوقفت في فصل الربيع معظم حملات التمنيع وكثير من أنشطة التوعية.

ولكننا بدأنا نعود إلى المسار الصحيح. وقد كنا، ولا نزال، نتواصل عن كثَب مع البلدان لتحديد أماكن تعطل الخدمات، وللتنبؤ بالأثر المحتمل على تغطية السكان، ولتخفيف العواقب.

ومن الواضح أن الاستثمار في خدمات التمنيع قد زاد من قدرتها على الصمود. ويمكننا، بل وينبغي لنا، أن نستثمر في قدرة الخدمات الأخرى على الصمود.

وتُعدّ الاستجابة للجائحة فرصةً لمواصلة تحسين خدمات التمنيع. على سبيل المثال، قمنا في الشهر الماضي بدعم حملة متكاملة متعددة المستضدات في الصومال لتقديم فيتامين ألف، إلى جانب لقاحَي الحصبة وشلل الأطفال.

ونعكف على وضع نماذج بديلة لتقديم الخدمات، مثل الزيارات المنزلية والمشاركة المجتمعية للحفاظ على الخدمات المُقدَّمة للأشخاص الذين يتلقّون علاجاً أطول أمداً، ومنهم مرضى السل وفيروس العَوَز المناعي البشري والتهاب الكبد والمصابين بالأمراض غير السارية.

ونتطلع أيضاً إلى إيجاد واغتنام الفرص الأخرى التي يتيحها هذا الوضع الاستثنائي.

وقد رفَعَت الجائحة من مكانة بعض الخدمات والنُّظُم الصحية البالغة الأهمية.

فنُظُم الترصُّد المتكامل للأمراض لها أهمية حاسمة ليس في إدارة الاستجابة للجوائح فحسْب، بل أيضاً في دعم رسم سياسات مُسنَدة بالبيّنات في جميع برامج الصحة العامة.

وتضطلع المختبرات الصحية بدور بالغ الأهمية في الاختبار والتحرّي والرصد الخاص بالأوبئة والعديد من الأمراض الأخرى.

وهذه من النُّظُم المُنقِذة للأرواح، وهي مطلوبة بموجب اللوائح الصحية الدولية، ولكنها لم تحظَ دائماً بالاهتمام الذي تستحقه. وهذه الجائحة بمثابة جرس إنذار. فعلينا أن نضمَن حصولها على الدعم الكامل الآن وإلى الأبد.

ولعل الأهم من ذلك أن هذه التجربة الأخيرة قد أبرزت أهمية التعاون الإقليمي والدولي في إنتاج الأدوية واللقاحات وتوريدها.

وعلى الرغم من أنه لا يمكن ضمان أي شيء في الوقت الراهن، يوجد أملٌ حقيقيٌ في إمكانية تطوير لقاح مأمون وفعّال لكوفيد-19. وتعكف المنظمة على تنسيق الجهود الدولية لتسريع وتيرة التقدُّم المُحرَز في تحديد أكثر اللقاحات الواعدة، وذلك بمشاركة كبيرة من جانب البلدان في إقليمنا.

وحينما يُكتشف لقاح، سيحرص مرفق كوفاكس على التأكد من إتاحة كميات كافية منه على مستوى بلدان العالم، ومنها البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط.

وسوف تحتاج البلدان إلى وضع وتنفيذ خطط بشأن التوزيع الوطني والتوصيل الفعّال. وسيكون ذلك تحدياً آخر أمام برامج التمنيع الوطنية، ولكن إذا استطعنا تحقيقه، فسوف يُعزز نُظُمنا تعزيزاً كبيراً.

ويمكننا أن نتعلم الكثير من هذه التجربة. فهناك مجالٌ واسعٌ لتحسين إتاحة الأدوية الأساسية واللقاحات في إقليمنا. وسنعرض غداً استراتيجية إقليمية جديدة مُصمَّمة لدعم التحسينات التي نحتاج إليها، بما في ذلك وضع آليات جديدة مثل الشراء المُجمع.

وهذا اقتراح مُثير للتَّحدي، إلا أنه قد حان الوقت لتنفيذه.

*

وتتمثّل أولويتنا الاستراتيجية الثانية في **حماية الناس من الطوارئ الصحية**. وهو أمر يمثل أولويةً –وتحدياً– منذ وقت طويل في إقليمنا، إلا أن أهميته باتت الآن أوضح مما كانت عليه في أي وقتٍ مضى.

ففي الوقت الذي تفشّت فيه جائحة كوفيد-19، كان نصف بلداننا متضرراً بالفعل من حالات طوارئ. وكانت النُّظُم الصحية هشّة، وكان عشرات الملايين من النازحين مُعرَّضين بشدة إلى هذا الخطر المستجَد.

وكلي فخر بالجهد الذي بذلَته المنظمة وبلداننا وشركاؤنا لحماية شعوبنا في الإقليم.

وقد وضعنا ونشرنا خطةً لتوجيه جهود التأهب والاستجابة في مرحلة مبكرة، في شهر شباط/فبراير.

وأرسينا هياكل فعّالة لتنسيق تنفيذ تلك الخطة.

ونعمل على مدار الساعة على جميع مستويات المنظمة الثلاثة للتعامل مع هذه الطارئة الجديدة.

ونبذل جهوداً هائلة للتصدّي لها. وقد تنوع عمل المنظمة بين جمع البيانات وتحليلها وتقديم معلومات موثوق بها إلى وسائل الإعلام والمجتمعات المحلية، وبين تقديم إرشادات بشأن السياسات والقضايا التقنية ودعم التدخلات في هذا المجال.

ومرة أخرى، أثبت مركز المنظمة للإمدادات اللوجستية في دبي جدارته في العمل حتى خارج إقليمنا: فقد نُقلت حتى الآن 324 شحنة من الإمدادات الأساسية إلى 108 بلدان.

ويرجع الفضل في تحقيق ذلك كله إلى التعاون الوثيق مع دولنا الأعضاء، ووكالات الأمم المتحدة الشقيقة، والعديد من الشركاء والممولين الآخرين. واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأتوجه بالشكر إلى الجهات المانحة التابعة للدول الأعضاء مثل مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، وحكومة الإمارات العربية المتحدة، وحكومة الكويت، وصندوق قطر للتنمية.

ولقد استطعنا معاً تحقيق بعض النتائج الرائعة.

فقد خضع ما يقرب من 40 مليون شخص للاختبار.

وتعافى من المرض أكثر من مليوني حالة إصابة مؤكدة.

وتلقّى أكثر من 3 ملايين عامل صحي معدات وقاية شخصية بفضل جهودنا.

وتدل هذه النجاحات على مَواطن القوة الكبيرة في الإقليم. فقد اكتسبت المنظمة وشركاؤها خبرات عميقة من خلال مواجهة حالات طوارئ على نطاق هائل على مدار سنوات عديدة.

ونعمل منذ سنوات على تحسين التأهُّب لحالات الطوارئ ومواجهتها، من خلال تعزيز القدرات الأساسية المطلوبة بموجب اللوائح الصحية الدولية.

وإذا استطعنا الارتقاء بالقدرات إلى المستوى المطلوب في كل بلد، فيمكن لإقليمنا أن يسهم إسهاماً كبيراً في تحقيق الغاية العالمية للمنظمة المتمثلة في حماية مليار شخص آخر من الطوارئ الصحية بحلول عام 2023.

إلا أن التجربة قد أظهرَت في كثير من الحالات عدم تنمية القدرات المطلوبة بموجب اللوائح الصحية الدولية على نحو كافٍ. وثبت أن الاستثمار في خطط العمل الوطنية للأمن الصحي غير كافٍ.

وقد كشفت الجائحة عن ثغرات كبيرة في نُظُمنا. وكان الامتثال لإجراءات اللوائح الصحية الدولية أقل بكثير مما هو متوقع. وعلينا أن نعمل بلا كلل لمعالجة هذه الثغرات. فإننا مدينون لشعوبنا بالحفاظ على سلامتهم.

وعلى الرغم من أن الجائحة قد استهلكت معظم وقتنا وطاقتنا على مدار الأشهر التسعة الماضية، لا يسعنا أن ننسى 71 مليون شخص يحتاجون إلى مساعدات إنسانية في شتى أنحاء الإقليم. ومعظمهم مُحاصَرون في نزاعات طال أمدها، مع محدودية فرص الحصول على الرعاية

الصحية الجيدة. وهم من أكثر المستضعفين في العالم، ومن واجبنا أن نبذل ما في وسعنا لتلبية احتياجاتهم الصحية وضمان عدم تخلفهم عن الركب.

وفي سبيل تعزيز التأهب لحالات الطوارئ، وضعنا إطاراً استراتيجياً جديداً للوقاية من الأمراض المعدية المُستجدة التي يمكن أن تتحول إلى أوبئة، ومكافحة هذه الأمراض. وقد وُضعت اللمسات النهائية على هذا الإطار بعد الاستعانة بمدخلات مستفيضة من مراكز الاتصال الوطنية، وسندعو الدول الأعضاء إلى التفضل بإقراره غداً.

السيدات والسادة،

هناك حالة طوارئ مستمرة منذ أمد بعيد ويعتمد فيها العالم الآن علينا وحدنا، ألا وهي شلل الأطفال.

ففي آب/أغسطس، تأكد استئصال فيروس شلل الأطفال البري في الإقليم الأفريقي للمنظمة. وهذا إنجاز رائعٌ، ولكنه في الوقت نفسه يزيد من ثقَل العبء المُلقَى على عاتقنا هنا لإنهاء المهمة.

فإقليم شرق المتوسط هو الآن الإقليم الوحيد الذي لا يزال يتوطّن فيه شلل الأطفال. وقد كنا قاب قوسين أو أدنى من تحقيق هدفنا المتمثل في القضاء على شلل الأطفال للأبد، إلا أن حالات الإصابة قد بدأت بالفعل في الازدياد مرة أخرى العام الماضي. ومن المؤكد أن جائحة كوفيد-19 قد أدت إلى زيادات أخرى.

وعلى الرغم من مساعينا الحثيثة، تأثرت أنشطة الترصُّد والتمنيع. إلا أننا سنعمل على استئنافها في أقرب وقت يمكننا فيه تنفيذ ذلك بأمان. كما نُعوّل على أصولنا الكبيرة الخاصة بشلل الأطفال لدعم الخدمات الأخرى المتضررة وجهود التصدّي لكوفيد-19.

وأود في هذا الصدد أن أتوقف حداداً وترحماً على روح زميلنا في المنظمة، السيد زمان الدين شمس، مسؤول استئصال شلل الأطفال في أفغانستان، الذي وافته المنية يوم السبت 3 تشرين الأول/أكتوبر 2020.

والسيد شمس هو الموظف الثالث في برنامج استئصال شلل الأطفال الذي لقي حتفه في هذه الجائحة. وقد عمل السيد شمس، مثل زملائه في البرنامج والكثيرين من العاملين الصحيين الآخرين في جميع أرجاء الإقليم، دون كلل لإنقاذ الأرواح، وخاطر بصحته وحياته - وهو يعلم - لإنقاذ الآخرين.

دعونا نحيي ذكراهم باستكمال العمل الهام الذي نذروا له حياتهم.

وفي العام الماضي، أنشأت المنظمة مركزاً في الأردن يستضيف ممثلين لجميع الوكالات الشريكة في المبادرة العالمية لاستئصال شلل الأطفال من أجل حشد الدعم المُقدَّم إلى أفغانستان وباكستان لاستئصال شلل الأطفال.

ونقترح في هذا العام إنشاء لجنة فرعية إقليمية جديدة معنية باستئصال شلل الأطفال والفاشيات الناجمة عنه، للحفاظ على الدعم الرفيع المستوى المُقدَّم إلى هذا العمل المهم.

وأدعو دولنا الأعضاء وشركاءنا إلى تقديم أقصى مساندة فعّالة لهذين الهيكلين الجديدين.

ومع جائحة كوفيد-19، رأينا مرة أخرى كيف يمكن لفاشية في بلد واحد أن تتفاقم بسرعة كبيرة للغاية. ومتى وجِد شلل الأطفال في أي بلد، فإنه يشكل خطراً عالمياً.

فيجب علينا أن نُكمل مهمتنا وأن نُخلِّص العالم من شلل الأطفال.

*

أما أولويتنا الاستراتيجية الثالثة فتتمثل في **تعزيز الصحة والعافية.** ويتسم ذلك بالتحدي لأنه يتطلب العمل على مستوى قطاعات متعددة لمعالجة الأسباب الجذرية لاعتلال الصحة.

والقيادة السياسية الشجاعة والبعيدة النظر مطلوبة لإحداث تغييرات يمكن أن تكون موضع خلاف وقد لا يكون لها مردود فوري.

ومن المؤسف أن الإقليم لا يحرز تقدُّماً كافياً لتحقيق غاياتنا. وبالرغم من المكاسب التي تحققت في السنوات الأخيرة، فإن مؤشرات مثل وفيات الأمهات وحديثي الولادة والأطفال ليست على المسار الصحيح.

إلا أن هذه الجائحة فرصة لحشد الدعم اللازم لهذا العمل. فالاستجابة الفعّالة لكوفيد-19 قد تطلبت نفس الأشياء التي طالما دعونا إليها لسنوات. وقد رأينا جميعاً القيمة الحقيقية لتدخلات مثل تعزيز الصحة، ودمج الصحة في جميع السياسات، واتباع نهج يشمل الحكومة بأكملها والمجتمع بأسره.

وقد خضعت استراتيجياتنا الخاصة بالمشاركة المجتمعية للاختبار، ورأينا أنها ذات جدوى. وتمكَّنَّا من تحديد شركاء رئيسيين للتواصل مع المجتمعات بأكملها. ولاحظنا استجابة أكثر تنسيقاً للجائحة حيثما نفَّذنا برنامج المدن الصحية.

بل وشهدنا بعض أطراف النزاع تُنحي خلافاتها جانباً للتركيز على التهديد الناجم عن كوفيد-19. وهذه الحالات التي تكون فيها الصحة بمثابة جسر للعبور إلى السلام حالات نادرة وهشة، ولكنها تدل على النهج الذي نُروّج له من خلال مبادرتنا الجديدة للصحة والسلام.

والسياسات التي ربما كانت تبدو مستحيلة منذ بضعة أشهر، أصبحت الآن مُطبَّقة على نطاق واسع. فقد حظر سبعة عشر بلداً من بلداننا تدخين الشيشة في الأماكن العامة. ويستثمر كثير من البلدان في منصات إلكترونية وخدمات هاتفية لتقديم الدعم الصحي النفسي.

فلنحرص على استمرار هذه التغييرات إلى الأبد.

وقد كانت لحظر الخروج فائدةٌ كبيرةٌ إلى جانب كل هذا الألم. فقد شهد هذا العام انخفاض مستويات تلوث الهواء انخفاضاً كبيراً في جميع أنحاء الإقليم. وأُتيحت للناس فرصة استشراف مستقبل أنقى وأكثر إشراقاً. وسيساعد ذلك على حشد الدعم من أجل الإصلاحات التي نحتاج إليها لإيجاد عالم أوفر صحةً وأكثر مراعاةً للبيئة.

ولكن لا شك أن جميع هذه المكاسب قد دُفع لها ثمن باهظ من الخدمات الصحية والحياة الاقتصادية والاجتماعية. وكانت، ولا تزال، الجائحة بمثابة ضربة مزدوجة لملايين الأشخاص ذوي الإعاقة أو المصابين بأمراض غير سارية. فهؤلاء الأشخاص ليسوا فقط مُعرَّضين بسبب ظروفهم لمزيدٍ من المخاطر إذا أُصيبوا بكوفيد-19، بل إن الخدمات التي يعتمدون عليها باتت أيضاً دون المستوى المنشود في كثير من الأحيان.

وفي الوقت نفسه، أدى هذا الاضطراب إلى ظهور مخاطر ومطالب صحية جديدة. وتُعتبر الاضطرابات النفسية والأمراض المرتبطة بالتوتر من الأمور المثيرة للقلق الشديد. فقد ارتفعت معدلات العنف الأسري ضد النساء والأطفال بنسبة تصل إلى 60%، وتعرُّض الأشخاص ذوو الإعاقة إلى التمييز وإساءة المعاملة.

وتعمل المنظمة على دعم استمرار الخدمات الصحية الأساسية من خلال تقديم إرشادات بشأن السياسات، ومنتجات إعلامية، ودعم تقني. كما نقود الجهود الرامية إلى الوصول إلى الفئات الأكثر ضَعفاً وحمايتها.

ويُعتبر ذلك جزءاً جوهرياً من استجابتنا للجائحة.

ولكن يجب ألا نَحيد عن هدفنا المتمثل في تحقيق تحسينات طويلة الأجل في مجال الصحة. وإلى جانب الإجراءات العاجلة للتصدّي للمخاطر الداهمة، نحتاج إلى مواصلة الكفاح لإحداث تغيير دائم.

وفي سياق ذلك العمل، وضعنا إطار عمل استراتيجياً جديداً لتحسين إمكانية الحصول على التكنولوجيات المساعدة في الإقليم. وندعو الدول الأعضاء إلى إقرار هذا الإطار الجديد ودعم تنفيذه.

كما نتطلع إلى بلوغ مرحلة رئيسية أخرى في مطلع العام القادم حينما تقدم اللجنة الإقليمية المعنية بالمُحدِّدات الاجتماعية للصحة تقريرها. فبقيادة البروفيسور السير مايكل مارموت، يعكف فريق من الخبراء من داخل إقليمنا وخارجه على تحليل أوجه التفاوت الصحي التي تقاسيها شعوبنا، وتحديد سُبُل التصدي لها.

وأظن أن التوصيات قد تمثل تحدياً للكثيرين، ومنهم منظمة الصحة العالمية.

ولكن كلي ثقة في أن دولنا الأعضاء لن تتوانى عن تحقيق رسالتنا المتمثلة في تعزيز الصحة.

وقد رأينا جميعاً كيف يُؤتي ذلك ثماره في النهاية.

*

وتتمثل أولويتنا الاستراتيجية الأخيرة في **إجراء تغييرات تحويلية في المنظمة** نفسها لضمان استخدام مواردنا المحدودة على النحو الأمثل تحقيقاً لأفضل أثر إيجابي في البلدان.

وفي ظل هذه الجائحة أيضاً، تبدو أهدافنا الاستراتيجية ضروريةً أكثر مما كانت عليه في أي وقت مضى.

وكنا نعكف بالفعل على تقديم الدعم إلى البلدان لتعزيز نُظُم المعلومات الصحية بها ولتمكينها من الانتفاع الفعال بالبيانات والبحوث عند رسم السياسات المُسندة بالبيّنات.

بل سوف تزداد أهمية ذلك في الشهور والسنوات القادمة، عند إعادة إنشاء الخدمات الصحية. أما في الوقت الحاضر، فإننا ببساطة لا نملك البيانات العالية الجودة التي نحتاج إليها لنُحدِّد هل تصل الخدمات إلى جميع شرائح المجتمع أم لا.

وقد أعَدنا بالفعل تشكيل هيكلنا وعملياتنا لتلبية احتياجات بلداننا على نحو أفضل. وقد انتهينا من إجراء استعراض وظيفي قُطري منهجي، ونحن الآن بصدد إعادة تنظيم مكاتبنا القُطرية وفتح مكاتب جديدة.

وستُنقل موارد إضافية كبرى إلى المستوى القُطري، لتحقيق أقصى قيمة مضافة على أرض الواقع، وسنعمل على توفير مزيد من الموارد لدعم هذا العمل.

ونقترح عليكم إجراءً مُنقَّحاً لوضع الميزانية البرمجية للعامين المقبلين، من أجل وضع الجائحة في الحسبان. ويتضمن المقترح مد الإطار الزمني لبرنامج العمل العام الثالث عشر من عام 2023 إلى عام 2025، الأمر الذي يتيح لنا عامين آخرين للتعافي والوفاء بغايات "المليارات الثلاثة".

وتوجد وثيقة منفصلة تشرح ذلك بمزيد من التفصيل، وأتطلع إلى تلقي تعقيبات الدول الأعضاء عليها.

وسوف نتطلع إلى استغلال الابتكارات التي حفزتها الجائحة لتحسين عملياتنا، مثل استخدام المنصات الإلكترونية بدلاً من اجتماعات الحضور الشخصي المُكلِّفة، وتوسيع نطاق الدور الذي تضطلع به فِرَقُ الدعم القُطري الشاملة التي أُنشئت خلال الجائحة.

ومن أجل إنجاز الأعمال ذات الأولوية المُشار إليها في رؤية 2023، أنشأنا بالفعل إدارة جديدة معنية بالاتصالات وحشد الموارد والشراكات لتبسيط وتعزيز هذه المجالات الثلاثة من مجالات العمل التي ترتبط ببعضها ارتباطا وثيقا. وهذا أحد جوانب تحوُّلنا النوعي من الهياكل والبرامج الرأسية إلى الهياكل والبرامج المتكاملة، مما يزيد من إنتاجيتها وكفاءتها وطابعها الاستراتيجي.

وقد حددنا أن الاتصالات الإعلامية الاستراتيجية من الوظائف التقنية الأساسية التي لا غنى عنها لتعزيز التواصل من أجل الصحة، حتى يظل صوتنا الموثوق به مسموعاً في جميع أنحاء الإقليم. وتتجلى حالياً بالفعل الأهمية البالغة لتلك الاتصالات في مكافحة وباء المعلومات المغلوطة المنتشرة بشأن كوفيد-19.

ويصل صوتنا الآن إلى مزيد من الأشخاص أكثر من أي وقت مضى من خلال منتجات واستراتيجيات اتصال مبتكرة واستباقية. فقد بلغت زيارات صفحتنا الرسمية على موقع فيسبوك أكثر من 1.2 مليار زيارة خلال الأشهر السبعة الماضية، وأصبح الآن عدد متابعي صفحتنا على موقع تويتر أكبر من عدد متابعي أي مكتب آخر من المكاتب الإقليمية للمنظمة.

كما أن قدرتنا المُحسَّنة على حشد الموارد الاستراتيجية تؤتي ثمارها بالفعل. فما جمعناه من الموارد التي نحتاج إليها لمواجهة كوفيد-19 أكبر مما جمعه أي إقليم آخر من أقاليم المنظمة.

ولكننا سنحتاج إلى القيام بأكثر من ذلك في أثناء مُضيِّنا قُدُماً في هذه البيئة التمويلية المليئة بالتحديات. ولذلك فإننا بصدد إعداد إطار جديد لتوجيه الموارد المالية والتقنية والعينية من أجل إطلاق حركة تعاونية أقوى بشأن "الاستثمار من أجل الصحة" في شتى أنحاء الإقليم.

وقبل كل شيء، لا ندّخر وسعاً لتعزيز وترسيخ علاقاتنا مع الدول الأعضاء ومع المنظمات الشريكة.

ويأتي في صميم "رؤية 2023" الإقرار بأن منظمة الصحة العالمية لا تستطيع إحداث التغييرات المطلوبة بمفردها. فلن نتمكن من النجاح إلا بتحفيز العمل على مستوى الإقليم وخارجه.

ولقد أظهرَت الأحداث الأخيرة مدى قوة الشراكة. فعلى سبيل المثال، أدى الانفجار المروع في لبنان إلى إظهار قدر كبير من روح التضامن. ويتجلّى ذلك بصورة أوضح في الاستجابة لجائحة كوفيد-19، إذ يدعم جهود الاستجابة ما لا يقل عن 28 جهة مانحة رئيسية. كما أن الفريق الإقليمي للأزمات المعني بكوفيد-19 يضم 35 شريكاً تقنياً وتنفيذياً. ونرى حالياً في كل بلد ما لم يحدث من قبل من العمل الذي يضم شتى أصحاب المصلحة.

ونعمل حالياً على جعل هذا النوع من التعاون ذي الأثر البالغ سمةً دائمة من سمات إقليمنا. ويهدف برنامجنا الجديد المُخصَّص للشراكات الإقليمية إلى تعزيز شراكاتنا الحالية وإقامة شراكات جديدة.

وتضطلع بلدان إقليم شرق المتوسط بدور رائد في خطة العمل العالمية بشأن تمتُّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية. كما أن منتدى الصحة الإقليمي الذي أُقيم في شهر آذار/مارس عزَّز العمل المشترك بين الوكالات للمساعدة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة، ونتطلع إلى إطلاق تحالف صحي إقليمي.

السيدات والسادة،

إننا نواجه تحديات جسيمة.

وحتى قبل الجائحة، كنا نعاني من التأخر في تحقيق كثير من الغايات الاستراتيجية.

وإننا لَنحتاج الآن، أكثر من أي وقت مضى، إلى التكاتف والتآزر، للتغلب على هذه الطارئة العالمية، ولبناء نُظُم صحية أكثر قدرةً على الصمود، ولإمداد جميع شعوبنا بالخدمات الصحية الجيدة التي يحتاجون إليها.

معاً، نستطيع تحقيق "الصحة للجميع وبالجميع".